

اللجنة الثانية  
الجلسة العاشرة  
المعقودة يوم الخميس  
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
**الجمعية العامة**  
الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيسي : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

تنفيذ التزامات وسياسات التعاون الدولي من أجل التنمية ، المتفق عليها في الإعلان  
المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في  
البلدان النامية

تنظيم الأعمال

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.2/45/SR.10  
7 November 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

تنفيذ التزامات وسياسات التعاون الدولي من أجل التنمية، المتفق عليها في الاعلان  
المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في  
البلدان النامية (A/45/3 ، الفصل الثالث ، الفرع واو)

١- السيد نافاخاس- موغرو (بوليفيا): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين ، فقال ان الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية يمثل انجازا هاما ، وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ ، في اسرع وقت ممكن ، السياسات والتدابير المحددة التي تنص عليها تلك الوثيقة . فهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الفعالية للتعاون الدولي من أجل التنمية الذي ينبغي له أن يتطور في ظل بيئة تؤدي الى تقدم الاقتصاد العالمي وتتم بسرعة النمو والتنمية في البلدان النامية .

٢- واستطرد قائلا انه على الرغم من مضي خمسة أشهر على اعتماد الاعلان لم تتقح حتى الآن تغييرات تذكر في حالة البلدان النامية . فوفقا للمعلومات المقدمة من نائب الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، سيكون النمو الاقتصادي في البلدان النامية في عام ١٩٩٠ في أدنى مستوياته منذ عام ١٩٨٣ ولن يتجاوز ٢ في المائة وهذا يعني نموا سلبا في النصيب الفردي من النمو . وعلاوة على ذلك ليمر هناك دليل على حدوث زيادة ضخمة في الموارد الآتية من الوكالات المتعددة الأطراف المقصود بها تعويض الاثار السلبية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي يجري تنفيذها حاليا في معظم البلدان النامية ، كما أنه ليس هناك دليل واضح على احراز تقدم في القضاء على الفقر المدقع والجوع في عديد من البلدان . وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتخفيض الديون الخارجية للبلدان النامية ، تضيق الاسقاطات الاخيرة لصندوق النقد الدولي بأن مجموع ديون تلك البلدان سيزيد بنسبة ٩ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وسيبلغ بحلول نهاية عام ١٩٩١ ١,٣٥٤ بليون من دولارات الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك أن البلدان المصدرة للسلع الأساسية شهدت في عام ١٩٩٠ هبوطا بنسبة ٨ في المائة في أسعار سلعها الأساسية ، في حين أن المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية في عام ١٩٨٩ انخفضت بنسبة ٢ في المائة من حيث القيمة الحقيقية . وأخيرا ، فبعد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في نيروبي في آب / أغسطس ١٩٩٠ ، يمكن القول إن التقدم المحرز في المفاوضات بشأن هذا الموضوع كان بطيئا بعض الشيء ، وخاصة فيما يتعلق بتقديم تمويل جديد وازافي والوصول دون أية قيود الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ومنقل تلك التكنولوجيات على اسس تساهلية وتفضيلية وغير مشروطة .

٣- وأضاف قائلا إنه على ضوء الحالة غير المشجعة التي آلت اليها الأمور يجب اتخاذ

(السيد نافاخاس - مونغرو ، بوليفيا)

- تدابير عاجلة لضمان وفاء المجتمع الدولي بالالتزامات التي اضطلع بها في الاعلان. وأعلن أن مجموعة السبعة والسبعين ستقدم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في الوقت المناسب. وقال أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع التي اعتمدت بالاجماع في الآونة الأخيرة تنهض دليلاً ساطعاً على رغبة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المساهمة في تحقيق تعاون دولي أكثر جدوى وفعالية من أجل التنمية. ولما كان كل من الاعلان والاستراتيجية الانمائية الدولية مكملًا للآخر فإن مجموعة السبعة والسبعين تأمل أن يتم في أسرع وقت ممكن تنفيذ الاتفاقات التي توصل اليها المجتمع الدولي في مجال الاستراتيجية الانمائية.
- ٤- السيد بيتروني (إيطاليا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن تنمية الموارد البشرية أصبحت محط الاهتمام في الاستراتيجيات والسياسات الانمائية لفترة التسعينات. وأضاف أنه ينبغي للبلدان أن تسعى على الصعيد الوطني إلى إعادة تشكيل الميزانيات العامة من أجل تركيز الاهتمام على العناية المحيية الأساسية، وتعميم التعليم الأولي، وغير ذلك من الهياكل الأساسية الاجتماعية. وينبغي إيلاء الاعتبار بصورة محددة لتحسين مركز المرأة، التي تلعب دوراً شديداً الحيوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وينبغي إقامة التوازن المناسب بين السياسات الوطنية، بما فيها السياسات الاقتصادية والهيكلية، وبين بيئة اقتصادية دولية محابية للنمو الاقتصادي والتنمية. وليس بوسع أية مساعدة خارجية أن تعوض عن السياسات الوطنية غير الفعالة كما اتضح بجلاء من تجربة العقد الماضي.
- ٥- وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، وقال إن الاتحاد يعيد تأكيد تأييده الكامل لعلان وبرنامج عمل باريس. وقال أن الدول الاثنتا عشرة تلتزم بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل على أساس عدد من المبادئ هي: مسؤولية أقل البلدان نمواً بالدرجة الأولى عن وضع وتنفيذ سياسات وأولويات لنموها وتنميتها؛ والتشديد على تنمية الموارد البشرية والمشاركة الشعبية؛ وتقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة؛ والحاجة إلى تقديم دعم خارجي كاف لأقل البلدان نمواً من البلدان المتقدمة النمو؛ والحاجة إلى الاضطلاع بالتزامات محددة وواضحة بما يكفي للتمكين من الرصد والتقييم.
- ٦- وذكر أن القمة العالمية من أجل الطفل جذبت الاهتمام إلى أشد مشاكل الأطفال والامهات الحاحاً، وسجلت الالتزامات التي اضطلع بها قادة العالم بتنفيذ سياسات وطنية والتعاون مع البلدان الأخرى لتحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولقد سلم المشاركون في اجتماع القمة بأن تنمية الموارد البشرية هي حجر الزاوية في الاستراتيجيات الانمائية لفترة التسعينات. وينبغي إجراء متابعة مناسبة لاجتماع القمة وذلك على الصعيدين الوطني والدولي لضمان تنفيذ الالتزامات المضطلع بها على أرفع مستوى سياسي.
- ٧- وأشار إلى أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع هي أقرب مثال على متابعة وتنفيذ الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي

## (السيد بيتروني ، ايطاليا)

الدولي . وأوضح أن الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجية توفر عددا من المبادئ التوجيهية للعمل ينبغي تكييفها للظروف الوطنية المحددة . كما أن الوثيقة تشدد على الفرصة السانحة الآن بفضل الانفراج الحالي في العلاقات الدولية من أجل تخفيض الانفاق العسكري في جميع أنحاء العالم وتخصيص مقادير كبيرة من الموارد لمكافحة الفقر في العالم .

٨- وقال أنه تم احراز تقدم في اجتماع نيروبي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وأضاف أن المشاكل البيئية من قبيل التغيرات المناخية واستنزاف الأوزون وإزالة الأحراج والتلوث البحري وفقد التنوع الحيوي لا يمكن أن تحل دون تعاون دولي وثق واثق وأكثر فعالية واتخاذ تدابير متضافرة . ولقد كان المؤتمر من أهم وقائع التعاون الدولي لفترة التسعينات وأكثرها تحديا . والطلة بين البيئة والسكان والتنمية لها أهميتها البالغة بالنسبة للاستراتيجيات الانمائية للعقد والاتحاد الأوروبي يتطلع الى تكلل التحضير للمؤتمر بالنجاح .

٩- وأعلن أن الأحداث الخطيرة في الخليج الفارسي وآثارها على الاقتصاد العالمي تثير مخاوف جدية بشأن آفاق النمو الاقتصادي . ولقد قرر الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة مالية الى أحد البلدان تأثرا بأزمة الخليج ، وعلى وجه الخصوص ستقدم الدول الاثنتا عشرة مساعدة مالية قصيرة الأجل مقدارها ١٨١ بليون وحدة نقدية أوروبية للاردن وتركيا ومصر . وسينظر الاتحاد أيضا في امكانية تقديم مساعدة مالية للبلدان الاخرى المتهددة التأخر بالازمة . كما أن الدول الاثنتا عشرة خصمت ١٢٠ مليون وحدة نقدية أوروبية لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين من منطقة الازمة . وهي ترحب بالتدابير التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية لتقديم المساعدة المادية للاجئين .

١٠- وأوضح أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في عملية متابعة وتنفيذ الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي . على أنه تمكينا للمنظمة من مساعدة المجتمع الدولي في مواجهة تحديات فترة التسعينات ، وعلى وجه التحديد مواجهة احتياجات البلدان النامية ، فإنه يلزم تحسين وظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

١١- وقال ان الدول الاثنتا عشرة تعتقد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن يجريا استعراضا سياسيا لتنفيذ كل من الاستراتيجية الانمائية الدولية والاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي .

١٢ - السيد كاتريا : (فنلندا) : تكلم باسم بلدان الشمال فقال ان الالتزامات الواردة في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي جاءت نتيجة لتقدير واقعي لتطورات

### (السيد كآريها ، فنلندا)

الماضي والحالة الدولية الراهنة. وأعرب عن سرور بلدان الشمال لأن الإعلان يبين بوضوح مسؤوليات مختلف الشركاء في التنمية ، بما في ذلك البلدان النامية ، والبلدان المصنعة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ومما يضيف إلى واقعية الإعلان التسليم بالاهتمامات والمسائل البيئية المتصلة بتنمية الموارد البشرية. والإعلان في حد ذاته لا ينص إلا على المبادئ العامة للسياسات الوطنية والتعاون الدولي ؛ وسيكون محك اختبارها هو التزام فرادى البلدان النامية بصياغة سياساتها وتحديد أولوياتها ، والتزام المجتمع الدولي بدعم البلدان النامية.

١٣ - وذكر أن بلدان الشمال تعتقد أن تكييف السياسة الاقتصادية العامة ، معجوها بإجراء إصلاحات هيكلية ، أمر لازم ولكنه لا يكفي لمكافحة الفقر بفعالية . ويشغلي للسياسات الاقتصادية الجديدة ، مشفوعة بتوليد الدخل محليا ، أن تستهدف توزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا . ويجب إيجاد طرق أكثر كفاءة وأرخص تكلفة لتقديم الخدمات الاجتماعية كما يجب تعزيز السياسات المعمول بها في الميدان الاجتماعي ، بما في ذلك سياسات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة والإسكان والطمأن الاجتماعي . وبالإضافة إلى ذلك فإن المبادئ الحيوية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة الجماهيرية للرجل والمرأة يجب أن تكون في مقدمة جدول أعمال السياسات الوطنية.

١٤ - وأوضح أن بلدانا نامية كثيرة تفتقر إلى القدرة المؤسسية لتنفيذ التغييرات المطلوبة. والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقدمان المشورة والمساعد المالية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية. وعلى الأمم المتحدة القيام بدور هام في تنفيذ الالتزامات والسياسات الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الانمائية الدولية لفترة التسعينات. والمنظمة مؤهلة تماما للقيام بدور الريادة في التنمية البشرية بأوسع معانيها ، وفي مكافحة الفقر. على أن قيامها بتقديم الدعم المؤسسي المطلوب والمشورة في مجال السياسة يقتضي إعادة النظر في التركيب المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة وتكييفه. وأعلن استعداد بلدان الشمال لتقديم كامل التعاون في هذا الشأن .

### ١٥ - السيد جفلاف (الجزائري) : قال إن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي

الدولي يحدد عددا من الخطوات العملية. هي: إيجاد حل سريع ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وللمشكلة الموازية لها والخاصة بصافي النقل السليم للموارد المالية ؛ وتقديم مدد من رأس المال الخارجي بشروط مجزية للوفاء باحتياجات البلدان النامية في مجال النمو ؛ وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية بتقليل نواحي الظل العالمية ومراعاة مصالح البلدان النامية عند الاتفاق على السياسات الاقتصادية العامة ؛ وإنشاء نظام تجاري مفتوح ومنصف ودعم جهود البلدان النامية في تنويع وتحديث اقتصاداتها ؛ والاعتماد بنظرة طويلة الأجل لعملية التنمية تتجاوز نواحي

**(السيد جفلاف ، الجزائر)**

التكيف القصيرة الأجل ؛ ودعم جهود البلدان النامية في تطوير قدرات علمية وتقنية محلية ؛ ودعم عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي ؛ وتعزيز دور الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة في الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية.

١٦- واستدرك قائلا أن الالتزام السياسي لن يكون له أي أثر ما لم تتبعه تدابير عملية. وأضاف أن الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المعقودة في تموز/ يولييه ١٩٨٧ كان هدفها الوحيد أيضا هو انعاش النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن بعد انقضاء ٤٠ شهرا على ذلك لم يتم وضع اعلانها الختامي موضع التنفيذ. ومن المطمئن ملاحظة أن مشروع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع قد اعتمد بالإجماع، وأن يمكن يتعين أن يمر هذا المشروع أيضا باختبار وضعه موضع التنفيذ الفعلي. ومن المهم أن يتم التقيد بالالتزام السياسي المصطلح به بعد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة؛ ومن المثبط للغاية أنه بعد انقضاء بضعة أشهر لاغير على اعتماده فإنه يبدو أن التعهد المتعلق بإجراء تحويلات إضافية من الموارد بشروط ملائمة إلى البلدان النامية التي تضرر تضرر بتدبير لحماية البيئة تعهد أصبحت الشكوك تحيط به بالفعل. ومن الواضح أن الامتثال التام لهذا الالتزام وللالتزام الخاص بنقل التكنولوجيا بشروط غير تجارية إلى بلدان الجنوب، أمر جوهري لنجاح المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية القادم. ولما كانت اللجنة الثانية قد قدمت مساهمتها قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة فإن من واجبها الآن أن تقدم مساهمة أخرى بعد الدورة المذكورة لضمان عدم لحاق الاعلان الصادر عنها بتلك التي لاتزال تنتظر وضعها موضع التنفيذ.

١٧- **السيد ميناييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) :** قال أن الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي يمثل وثيقة سياسية رئيسية تجمع المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول. ولقد اثبتت الدورة الاستثنائية والمناقشة العامة التي دارت في اللجنة الثانية تزايد انفتاح الدول الأعضاء للتعاون الاقتصادي الذي يقوم على المشاركة ويخلو من الأثقال الأيديولوجية لعهد المواجهة. وذكر أن الرغبة في التغلب على تقسيم العالم إلى شمال وجنوب وشرق وغرب وفي إيجاد طرق فعالة لاندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي تحزن المكاسب تدريجيا.

١٨- وقال أن الاعلان هو أول وثيقة للأمم المتحدة يدعم فيها المجتمع الدولي بالإجماع اندماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي. وهذا الأمر يحتاج، بالإضافة إلى توفر أحوال خارجية مواتية، إلى جهود مضاعفة من جانبفرادى البلدان من أجل إجراء إعادة تشكيل جذرية لاقتصاداتها وتغييرات أساسية في علاقاتها

(السيد ميناييف ، اتحاد)(الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الاقتصادية الخارجية . والاتحاد السوفياتي يدرك جيدا مدى تعقد تلك المهام ونطاقها ، ويعلم أهمية قصوى على إنجازها . وأعلن أن مجلس السوفيات الأعلى ، بما في ذلك لجنة الإصلاح الاقتصادي التي يتولى أمانتها ، تسعى حاليا الى تحسين التشريعات الاقتصادية السوفياتية . ولقد استعانت لجنة الإصلاح الاقتصادي في أعمالها بالخبرة التي اكتسبتها هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

١٩- وأوضح أنه ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية في تنفيذها للاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي أن تولي اهتماما خاصا للتدابير المحددة المطلوبة لضمان مراعاة الانفتاح الاقتصادي ، وترابط الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي ، وتطوير تنسيق السياسات الاقتصادية العامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح جميع البلدان ، وإمكانية الوصول الى التكنولوجيات الحديثة السليمة بيئيا ، وتخفيض جميع البلدان لميزانياتها العسكرية كوسيلة لتعجيل تنمية الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي في مجموعه . ومسؤولية كل دولة عن سياساتها الاقتصادية ومالها من عواقب دولية . وبوسع الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع لجنة التنسيق الإدارية ، بوضع توصيات عملية - للدول الأعضاء والمنظومة الأمم المتحدة بأسرها على السواء - بشأن طرق تنفيذ تلك المبادئ .

٢٠- وقال أنه سيكون من المفيد أيضا القيام بإجراء استعراض منتظم للاعلان . ربما مرة أو مرتين في السنة ، في الدورات الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اللجنة الثانية . وسيسهل إجراء هذه العملية برمتها إذا عقد اجتماع مشترك للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الإدارية المعنية بالتنسيق ، في السنتين أو الثلاث سنوات القادمة مثلا ، للنظر في هذه المسألة . وهذا أمر له أهميته الخاصة لأن الإعلان يتضمن أحكاما عديدة تفتقر مسبقا اشتراك عدد كبير من هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك أماناتها ، في التنفيذ . وينبغي التنسيق بين التدابير العملية لتنفيذ المبادئ الواردة في الاعلان وبين المهمة الأعم المتعلقة بإضفاء صبغة عالمية حقيقية على جميع الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة .

٢١- السيد جانغ يسوي (الصين) : قال أن اعتماد الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي يمثل حدثا بالغ الأهمية . ففي هذه الفترة التي يواجه فيها معظم البلدان النامية الركود والهبوط الاقتصادي ، وزيادة اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب ، يمثل الاعلان خطوة ايجابية نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والحوار الدوليين . أما إذا كان من الممكن أن يلعب هذا الاعلان الدور الذي قصد له أن يلعبه فمسألة تتوقف على إذا كان من الممكن تنفيذه بفعالية أم لا . فعلى جميع البلدان ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، أن تبذل الجهود في سبيل تحويل الالتزامات والسياسات الى أفعال . وينبغي للوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم خصوصا بوضع برامج محددة

(السيد جانغ يسوي ، الصين)

ومجدية لتنفيذ الاعلان كل في مجال عملها وأن تقدم تقريراً عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، سواء على فترات منتظمة أو متقطعة. وأعرب عن أمل الصين أيضاً أن يواصل الأمين العام الاهتمام بتنفيذ الاعلان.

٢٢- السيد وولف (كولومبيا): أعرب أن أمل البلدان النامية في أن تصبح الالتزامات التي اضطلعت بها كل أطراف الاعلان في الدورة الاستثنائية الشامنة عشرة الى حقيقة واقعة ، فقد التزمت تلك البلدان بتنفيذ سياسات داخلية تتيح لها أن تتحكم في التضخم وتشجع المدخرات الوطنية وتوجد الظروف الملائمة للاستثمار سواء المحلي أو القادم من الخارج ، وتحديث اقتصاداتها وزيادة قدرتها على المنافسة دولياً. وعلى البلدان المتقدمة النمو ، من ناحيتها ، أن تجري التغييرات الهيكلية التي من شأنها أن تعيد التوازن الى الاقتصاد العالمي ، وأن تراعي على صعيد السياسة الاقتصادية العامة مصالح واهتمامات جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، وأضاف أن الكل ينتظر مترقباً الاجراءات التي ستتخذها البلدان المتقدمة النمو لتصحيح الاختلالات الخارجية والمالية ، وتشجيع النمو المستقيم الخالي من التضخم ، وتخفيض الاسعار الحقيقية للفائدة ، وجعل أوقافها أكثر استقراراً وأسعار الصرف أكثر يرساً .

٢٣- وقال انه يستبين من استعراض الأشهر التي عقت اعتماد الاعلان وجود بعض العلامات الايجابية ، ولكن يستبين أيضاً وجود أسباب جديّة تدعو الى الانزعاج. فالقرار الذي اتخذته اكرية البلدان النامية بتنفيذ برامج تكيف موجهة لم تقابله استجابة من جانب العالم المتقدم النمو، إذ يكاد لم يتم القيام بأي اجراء لتصحيح الاختلالات الداخلية للاقتصادات الرئيسية . مثال ذلك انه لا يوجد ما يفسر أن هناك بلداناً متقدمة النمو تعرض عوائد مفرطة على رؤوس الأموال تبلغ ١٢ بل ١٤ في المائة ، في حين أن معدلات التضخم فيها لا تتجاوز ٥ في المائة. وفي مجال السياسة الوطنية ، لا يزال على الجميع ، وليس فقط البلدان النامية ، القيام بعمل الكثير.

٢٤- وأعلن أن البلدان النامية ترحب با لعلان الصادر عن حكومة الولايات المتحدة متضمناً بعض المبادرات التي ترمي الى التحكم في العجز المالي الهائل الذي تعاني منه. كما أنها ترحب باعلان الرئيس بوش للمبادرة الجديدة الخاصة بالأمريكتين. على أن من سوء الحظ أن هناك جبهات أخرى الحالة فيها ليست بهذا الاشرار. فالبلدان النامية قد أخذت بالانفتاح في اقتصاداتها ولكن لم تقابل ذلك استجابة من جانب البلدان المتقدمة النمو. والعملية الموجهة لجولة اوروغواي تنهض أفضل مثال على افتقاد العزم في تعزيز صادرات البلدان النامية. وشبح الحماية والتمييز يتجول في مراكز صنع القرار في البلدان المتقدمة النمو.

٢٥- وأضاف أن بذل جهود لحل مشكلة الديون الخارجية أمر له اهميته الحيوية أيضاً.



(السيد وولف ، كولومبيا)

فإذا لم يوجد لها حل قاطع ودائم في غضون السنتين القادمتين ، فسيتجرب الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة من معناه تماما.

٢٦- وفيما يتعلق بمسألة الموارد اللازمة لتمويل تنمية البلدان النامية ، قال إن الفقرة ٢٧ من الإعلان تنص على أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها بتخصيص نسبة ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ونسبة ٠.١٥ لأقل البلدان نمواً. والحقيقة الواقعة في هذا المجال مؤسفة بصرامة. فإزاء خلفية من اليمار المالي ، قامت البلدان المتقدمة النمو ، بدلا من زيادة مساهمته من مساعدة مالية ، بتخفيض معدل نموها. ويجري ، ولما ينقض سوى شهرين على اعتماد الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، تطبيق معايير لدفع المعونة لامت بطة للواقع ، ناهيك عن أولوية تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية.

٢٧- وأوضح أن فقراء العالم ، الذين يحمر وطيس الكلام بشأنهم ، بحاجة إلى أفعال أكثر وكلام أقل ، إلى قرارات أكثر ووعود أقل. وعلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سواية التزام بالوفاء بتعهداتها ، ولا يجوز لها أن تعطي لنفسها حق الاستمتاع بترف التخلف عن ذلك مرة ثانية.

٢٨- السيد كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)) : قال إن اعتماد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة للإعلان يمثل معلما في تاريخ تطور توافق الآراء العالمي بشأن تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي. ونظرا لما للزراعة من أهمية في اقتصادات معظم البلدان النامية ، فإن لها دورا هاما في بلوغ أهداف الإعلان. وذكر أن الكثير من برامج الفاو وأنشطتها يساهم في جهود الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف. مثال ذلك أن الطلب على المساعدة التقنية في ميدان التحليلات والمشورة الخاصة بالسياسة ظل يتزايد باستمرار في السنوات الأخيرة ، وذلك نتيجة لتزايد عدد البلدان التي جعلت تأخذ ببرامج التكيف الهيكلي. وأشار إلى أن أعمال الفاو تتركز على مايلي: تقييم آثار التكيف الهيكلي على قطاع الزراعة والأغذية ، وتقديم المساعدة للبلدان في التحضير للمفاوضات بشأن برامج التكيف ، واستعراض سياسات وأداء القطاعات / القطاعات الفرعية ، وبناء المؤسسات ، والتدريب في مجال التحليل الزراعي ، وتعبئة الموارد للاستثمار في القطاع الزراعي والريفي.

٢٩- وقال إن الفاو تقوم ، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ، بتقديم المساعدة التقنية في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، بينما تشمل أنشطة البرامج الميدانية إجراء تقييم إقليمي للمزايا النسبية في إنتاج محاصيل / سلع أساسية زراعية مختارة.

## (السيد كامارا ، الفاو)

٣٠- وأضاف أن المسائل المتعلقة بسياسة التجارة الزراعية تناقش بانتظام في لجنة مشاكل السلع الأساسية التابعة للفاو. وكانت الحماية الزراعية من البنود الرئيسية في جدول أعمال هذه اللجنة لما يربو على عشر سنوات. وتقوم لجنة مشاكل السلع الأساسية، عن طريق افرقتها الحكومية الدولية المعنية بالسلع الأساسية، برصد التطورات التي تقع في مجال السياسات التجارية، والحماية، والتدابير التي تتخذ لتخفيض الحواجز المفروضة على الاتجار بالعديد من أهم السلع الأساسية الزراعية. أما توصيات هيئات إدارة الفاو فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف فهي تنمى مع الفقرة ٣٢ من الاعلان.

٣١- وقال ان الفاو تقدم المساعدة التقنية أيضا لجولة اوروغواي، بما في ذلك توفير الاحصائيات أو الوثائق التحليلية، وحضور اجتماعات مختلف أفرقة التفاوض، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان بصدد اعداد آرائها بشأن المسائل التي يدور حولها التفاوض.

٣٢- وذكر أن الأفرقة الدولية المعنية بالسلع الأساسية التابعة للفاو تدعم الدور المحوري لصادرات السلع الأساسية الذي تشدد عليه الفقرة ٣٣ من الاعلان. ومن الممكن تماما الآن، بعد أن دخل الصندوق المشترك للسلع الأساسية مرحلة التشغيل، أن تشترك الأفرقة الدولية، في إطار الحساب الثاني للصندوق المشترك، في رعاية تدابير ومشاريع في مجالات البحث والتطوير، وتحسين الانتاجية، وتسويق السلع الأساسية.

٣٣- وقال ان مؤتمر الفاو الذي انعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ أصدر توجيهات محددة لتعزيز برامج الفاو لحماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة. وتقوم الفاو، باشتراك مع حكومة هولندا، بتنظيم المؤتمر المعني بالزراعة والبيئة الذي سيساعد في اعداد مساهمات الفاو في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي سينعقد في عام ١٩٩٢.

٣٤- السيد أورتيغا (الولايات المتحدة الأمريكية): قال ان الاعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة وشيقة تقوم على المبادئ وعميقة الأثر، تطلب من الدول الاعضاء أن تعجل باتخاذ خطوات لتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي من أجل النمو المستديم للاقتصاد العالمي وخاصة انعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. وان تمكن الدول من تحقيق توافق آراء بشأن وشيقة قوية عظيمة المغزى من هذا النوع انما يشكل خطوة جديدة هامة على الطريق الذي تراه جميعها للتنمية الاقتصادية. وأعلن أن الولايات المتحدة تؤيد تنفيذ الالتزامات والسياسات الخاصة بالتعاون الانمائي الدولي المتفق عليها في الاعلان.

(السيد أورتيغا ، الولاياتالمتحدة الأمريكية)

٣٥- وأضاف أن الولايات المتحدة اتخذت خطوات في الآونة الأخيرة تدل على اهتمامها بتنفيذ تدابير من النوع المنصوص عليه في الاعلان. ففي حزيران/يونية أعلنت عن انشاء مؤسسة مبادرة الأمريكتين ، وهي مبادرة اقتصادية جديدة واسعة القاعدة لفترة التسعينات تقوم على مفهوم أن الرخاء في هذا النصف من الكرة الأرضية يتوقف على تحرير التجارة وزيادة الاستثمار والتخفيف من الديون الخارجية. ولقد استجابت بلدان المنطقة بحماس لهذه الخطوة المبتكرة لمعالجة المشاكل المترابطة للتجارة والاستثمار والديون.

٣٦- وقال ان الولايات المتحدة تعتقد ان الزخم المواتي لاجراء اصلاحات اقتصادية يتيح أملا جديدا لجهود البلدان النامية من أجل تحقيق النمو والتنمية المستديمين. وقد انضمت الى توافق الآراء بشأن الاعلان كتعبير عن رغبتها في تحقيق الوثام العالمي ودعمها لأماني العالم النامي. ومن الواضح أن المشاكل العديدة التي يواجهها العالم في مجال النمو والتنمية لم تحل ، ولكن يجري التصدي لها في جو من التعاون يبشر بالخير للمستقبل.

٣٦- السيد مينيت (منظمة العمل الدولية): قال ان منظمة العمل الدولية تأمل المساهمة في انعاش النمو والتنمية في فترة التسعينات عن طريق النظر في وضع تدابير محددة تنفذ للوفاء بأحكام الاعلان ، وتتفق مع ولايته الأساسية.

٣٧- وأشار الى أن مسألة الموارد البشرية مجال من المجالات ذات الأولوية لدى منظمة العمل الدولية ، ويجري بالفعل تنفيذ برامج محددة توازي مختلف النقاط المنصوص عليها في الاعلان. وستنظر المنظمة في تنفيذ الاعلان وذلك في اجتماعها الذي سينعقد في عام ١٩٩١ . في إطار تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدت في الآونة الأخيرة .

٣٨- وذكر أن المدير العام لمنظمة العمل الدولية قال في كلمته التي القاها في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة أن المناخ الجديد للتعاون يتيح للوكالات المتخصصة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة فرصة فريدة لأداء المهام التي انشئت من أجلها. ونظرا لطائفة الأنشطة والمسؤوليات المنوطة بمختلف الوكالات ، من المهم أن تتميز أنشطتها على الصعيد الدولي بالتماسك والاتساق اللذين نودى بهما على الصعيد الوطني، وأن تكون أنشطتها أفضل تكاملا وفقا لنموذج مشترك يوفق بين الحاجة الى الصرامة الاقتصادية والحاجة الى مزيد من العدالة الاجتماعية.

٣٩- وقال انه تمشيا مع الأمل الذي أعرب عنه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في أن يحدو الاعلان الى اجراء مناقشات وتحليلات متعمقة للمساكن

## (السيد مينيت ، منظمة العمل الدولية)

ذات الصلة والى تحقيق مزيد من التماسك في تناول السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، فان منظمة العمل الدولية تحث المنظمات الدولية على العمل من أجل تنسيق برامجها على نحو أفضل.

٤٠- السيد سري سالي دي سريسانو (الأرجنتين) : قال ، مشيراً إلى الفقرة ٢٢ من الإعلان المتعلق بالتعاون الدولي ، أنه ينبغي للبلدان المصنعة الرئيسية أن تلتزم طرماً لتضييق اختلالاتها النقدية والتجارية ، الأمر الذي ستستفيد منه البلدان النامية. وأوضح أنه لم يجر النظر حتى الآن إلا في حلين اثنين للعجز التجاري الضخم للولايات المتحدة هما : الأخذ بتدابير نقدية وضريبية تقييدية في البلد الذي يعاني من العجز ، وزيادة الانفاق في البلدين ذوي الفائض ، وهما اليابان وألمانيا. وأوضح أن الأخذ بالبديل الثاني المفضل سيؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الادخار في البلدان الفقيرة. أما عن الأرجنتين فهي تريد أن تطرح حلاً ثالثاً ، هو أنه عن طريق زيادة توظيف الاستثمارات في أحد البلدان تآثراً بأزمة الديون ، وهي من العملاء التقليديين للصادرات الأمريكية من الأصول الرأسمالية ، فإنه يمكن تصحيح الميزان التجاري الأمريكي دون تخفيض معدل الادخار العالمي. وقال إن آفاق هذه المسألة لم تتحسن في الواقع منذ الاجتماع القريب الذي عقدته البلدان المصنعة السبعة الرئيسية ، التي لاتزال سياساتها الاقتصادية لاتراعى إلا في القليل مصالح البلدان النامية.

٤١- وأشار إلى أن الأرجنتين شرعت في تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي من أجل انعاش نموها الاقتصادي . وتشمل عمليات التكيف إجراء إصلاحات موقية ، وتدابير لتحجيم القطاع الخاص لتنشيط ورود رأس المال الأجنبي وتشجيع المبادرات الخاصة للأغراض الاستثمارية . على أن هذه التدابير لا يؤمل أن تنجح إلا في إطار قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير مناسبة لحل المشاكل الرئيسية للسياسات الاقتصادية العامة .

٤٢- وتطرق إلى الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من الإعلان ، فأعرب عن أسفه لعدم إحراز سوى القليل من التقدم بشأن مسألة الديون والتمويل الانمائي منذ الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي . وقال إن أزمة الخليج زادت من تفاقم المشكلة حيث جعلت البلدان المصنعة الرئيسية تلجأ إلى التقليل من الاقتصاد استجابة لارتفاع أسعار النفط ومنتجات من ذلك من ضغوط تضخمية . وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة القيود المفروضة على تجارة منتجات البلدان النامية ، وهما أمران يحتمل أن يحدثا ، سوف يكون لهما أثر مباشر على قدرة تلك البلدان على الدفع ، سواء عن طريق زيادة عبء خدمة الديون أو عن طريق تخفيض حصائل صادراتها. وأضاف أن هناك حاجة إلى آليات تمويل جديدة للوقاية من أثر الأزمة على اقتصاداتها.

(السيد سيرمالي دي سيريانو ، الأرجنتين)

٢٢- وقال أن الأرجنتين ولئن كانت تأمل تكلل جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالنجاح ، فإن بعض البلدان تقوم بتنفيذ سياسات تحد من تيسير التجارة الدولية وتعارض مع الالتزامات المضطلع بها في بونتا دل ايستي. فمنح إعانات لصادرات زراعية بعينها واتباع ممارسات حمائية أخرى أمران يعوقان الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ السياسات الداخلية التي تدعو إليها الفقرة ٢٢ من الإعلان.

٢٣- وذكر أن الأرجنتين تعتقد أنه يجب على البلدان أن تبذل جهوداً أكبر من أجل تحقيق اقتصاد سوقي والانفتاح الاقتصادي ومن أجل القضاء على جميع أشكال الحماية. وقال أن بعض البلدان أبدت الافتقار إلى الاتساق في هذا الشأن ، فهي تشجع الاقتصاد السوقي في حين تقوم بحماية بعض القطاعات الضعيفة في قطاعها الإنتاجي ، ولا حظ أن بلدان الجنوب وحدها هي التي امتثلت للالتزامات التي اضطلعت بها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي.

٢٤- السيد توريانسكي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية): قال أن توافق الآراء في اعتماد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة قد تسبب بفضل الإصلاحات السياسية الأساسية التي جرت في العالم في الآونة الأخيرة. ولقد عمل المناخ الدولي الجديد على إبراز أهمية الترابط القائم بين الدول في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وألهم الدول بابداء المزيد من المسؤولية في مواجهة مشاكل ذات طابع عالمي.

٢٥- وأعلن أن أوكرانيا تعلق أهمية كبيرة على نهج توافق الآراء المنصوص عليه في الإعلان للتصدي للمشاكل التي تواجهها أوروبا الشرقية. ومناداة الإعلان بزيادة اندماج بلدان أوروبا الشرقية في النظام الاقتصادي العالمي ينعكس في وثائق سياسية وتشريعية هامة اعتمدها أوكرانيا، تضع اقتصادها في مسار الإصلاحات السوقية وتعزز استقلال جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في جميع أنشطتها الاقتصادية الخارجية.

٢٦- وأضاف أن وفده يشدد على الحاج الحاجة ، المشار إليها في الإعلان ، إلى بذل جهود متضافرة لمساعدة البلدان النامية على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على جميع البلدان أن تحترم الالتزامات التي اضطلعت بها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل ضمان الاندماج المتناسق لاقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وتكييفها مع التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي العالمي.

٢٧- وأعرب عن تأييد وفده للأولوية المعطاة في الإعلان لمشاكل الديون الخارجية

السيد توريانسكي ، جمهوريةأوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

والقضاء على الفقر في البلدان النامية. وهذا هدفان لا يمكن بلوغهما إلا إذا روعيت مصالح جميع البلدان والمناطق وجري تنسيقها مع نمط العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية السائد في العالم.

٤٩- وقال إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد النداء الموجه في الإعلان إلى الدول الأعضاء وإلى المنظمة لتنفيذ سياسات شاملة لحماية البيئة وإصلاحها ، وهي تأمل أن تؤدي الأحكام المتعلقة بالبيئة في الإعلان ، التي أكدتها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، إلى نتائج ملموسة لصالح جميع الدول.

٥٠- وأعرب عن ترحيب وفده بتعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل تنشيط النمو الاقتصادي في فترة التسعينات ، وعن أمله في يعمل اعتماد الإعلان على تعجيل حل المشاكل المتعلقة بإعادة النظر في هيكل ووظائف القطاع الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة وبتعزيز كفاءة أعمال الأمانة العامة.

٥١- السيد كولكارني (الهند): قال إن التغييرات السياسية الأخيرة التي وقعت في العالم تضيء مغزى خاصا على الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، التي بعثت آمال في إحياء التعاون الاقتصادي الدولي. ولقد شهدت فترة الثمانينات تدهور الأحوال المعيشية في البلدان النامية وتفاقم مشاكلها الاقتصادية. ولذلك فمما له أهميته الحيوية أن توضع أهداف الإعلان موضع التنفيذ بقوة.

٥٢- وأشار إلى أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر تعوقها بيئة اقتصادية دولية غير مواتية ، ويلزم اتخاذ تدابير محددة لتعزيز برامج التخفيف من الفقر. ويجب أن تخصص البلدان الغنية مزيدا من الموارد للبلدان الفقيرة ، لما فيه خير الاثنين في النهاية. ولقد تفاقمت محنة البلدان الفقيرة من جراء أزمة الخليج ، مما وضع على كاهل اقتصاداتها المنهكة الأعباء الإضافية لزيادة أسعار النفط وانقطاع التجارة وعودة مواطنيها المغتربين والخسارة العامة في الإيرادات. ولئن كانت البلدان المصنعة قد استجابت بحماس لانبعاث الديمقراطية في أجزاء مختلفة من العالم ، فلم تحدث زيادة عامة في المساعدة الانمائية الدولية المقدمة للبلدان الفقيرة.

٥٣- وأعلن تأييد الهند لدعوة الإعلان إلى إيجاد حل لمشاكل الديون يقوم على تحقيق النمو ، الأمر الذي من شأنه أن يمكن البلدان النامية من المساهمة في نمو الاقتصاد العالمي لإعاقته. وقال إن الممارسات الحمائية التي تتبعها بعض البلدان الغنية تهدد بتجريد نظام التجارة العالمي من التبادلية والانتعاش والمرونة التي يحتاج إليها لكي يتحقق له الرخاء .

(السيد كولكارني ، الهند)

٥٤- وقال انه مما يشير العجب في هذا العصر المتميز بازدياد الانفتاح أن بعض البلدان يحجم عن تقاسم ماله من تكنولوجيا. ومن المهم الأخذ بمسلك أكثر تحملاً في نقل التكنولوجيا لتمكين البلدان النامية من تحديث وتقوية قدرتها على النمو. فإذا لم تتوفر الوسائل التكنولوجية اللازمة سيكون من المستحيل على البلدان النامية أن تكافح التدهور البيئي بفعالية. ولذلك ترحب الهند باتفاقات التي تم التوصل إليها في الآونة الأخيرة والتي خصصت موارد إضافية للتدابير البيئية في البلدان النامية، وهي تعتقد أن تواصل التعاون الدولي مطلوب فيما يتعلق بكل الاهتمامات البيئية.

٥٥- وختاماً لاحظ أن الترابط القائم بين البلدان يعمل دائماً لخير العالم في مجموعه. وأعرب عن الأمل في أن ينطبق هذا الترابط لا على الاستراتيجية العسكرية وحدها وإنما أيضاً على شدة ازدهار الدول في مكافحة الفقر والتخلف.

٥٦- السيد فارغاسي (البرازيل): قال إن المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في الإعلان تشكل الأساس والمرجع اللازم لما يجري في المستقبل من مفاوضات بشأن التدابير الملزمة من أجل انعاش النمو الاقتصادي والتنمية. وأضاف أن اعتماد الإعلان ينهض دليلاً على قدرة المنظمة على عقد اتفاقات مجدية في الميدان الاقتصادي، ويضع حجر الأساس لتجديد جهود الأمم المتحدة في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية.

٥٧- وأضاف أنه لما كان الاتفاق العام هو أن التعددية توفر أفضل سبيل لدفع عجلة هذا التعاون فإن التنفيذ العملي للإعلان أمر جوهري. وعليه يؤيد وفده قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٤/١٩٩٠، ويعتقد أن إدماج مبادئ الإعلان في برامج عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها من شأنه أن يساهم بالكثير في تعزيز دور المنظمة في الميدان الاقتصادي. وبالنظر إلى الاستجابة التي أبدتها الدول الأعضاء ينبغي للمجلس أن يلعب دوراً حافزاً في رصد تنفيذ الإعلان.

٥٨- وقال انه بوسع الجمعية العامة أن تساهم في هذه العملية بأن يتجلى في قراراتها ومقرراتها انعقاد الإرادة السياسية لأعضائها على اتخاذ تدابير ملموسة لمواجهة التحدي الخاص بتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. ولن يكتب النجاح لآلية سياسة وطنية مالم تكن مدعومة ببيئة اقتصادية دولية مؤيدة، وبذل جهد جدي لتنفيذ الإعلان سيكون خطوة أولى نحو إيجاد هذه البيئة.

٥٩- السيد بولينيش (بيرو): قال إن اعتماد الإعلان بتوافق الآراء يشكل بداية

(السيد بولينغتون ، بيمرو)

جديدة في التعاون الاقتصادي الدولي. ورحب بتسليم المجتمع الدولي بالحاجة إلى تنسيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية كمهمة رئيسية لفترة التسعينات. على أن بلوغ ذلك الهدف يتطلب التنفيذ التام للالتزامات والسياسات الواردة في الإعلان. ويجب أن تمنح الجمعية العامة لأمين العام ولاية عريضة لرصد تنفيذ الحكومات والهيئات الأخرى للإعلان وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

٦٠- وأضاف أنه ينبغي في أي مبادرة واسعة النطاق لإعادة تشكيل أو تنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة أن تتجلى فيها الروح التي سادت الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة والاستراتيجية الإنمائية الدولية التي اعتمدت مؤخرًا.

٦١- السيد فان براكل (كندا): قال إن أهمية الإعلان التامة لن تتضح إلا بعد مرور عدد من السنوات وأجراء تقييم لتنفيذ الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف له. على أنه أصبح من الواضح أن الإعلان يشكل نقطة تحول في المناقشات الاقتصادية في الأمم المتحدة: فقد ولّى عهد الكلمات الجوفاء التي تميز بها الماضي وحل مكانها تصميم جديد على إيجاد نهج عملية لتناول المشاكل الخطيرة والمعقدة للتنمية.

٦٢- وأضاف أن الإعلان يتضمن عدداً من المبادئ الهامة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضعها في الاعتبار عند قيامه بتنفيذها. وأول هذه المبادئ هو المبدأ الواضح الذي يقول بأن الدول ذات السيادة تقع عليها المسؤولية الأولى عن التنمية الاقتصادية فيها. والثاني هو أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم الدعم المناسب للسياسات الاقتصادية السليمة للبلدان النامية. والمناقشة المستفيضة لمقومات السياسة الوطنية السليمة مسألة تكمن في صميم التعاون الدولي. ومن الواضح أن اختلاف الظروف معناه ضرورة اتباع نهج مختلفة. على أنه يجري حالياً تحديد نهج عريضة تعبر عن الحاجة إلى تحقيق التوازن الخارجي والمالي، والاستدامة البيئية، وتنمية الموارد البشرية في مجتمعات تسودها الديمقراطية، وأعرب عن ترحيبه بتلاقي الآراء تدريجياً في الأمم المتحدة حول السياسة الاقتصادية، وإن يبقى عمل الكثير لجعل المنظمة طرفاً رئيسياً في هذا الميدان.

٦٣- واستطرد قائلاً إن ضرورة التعاون الدولي ووسائل تنفيذه بفعالية آخذة في الاتساع باطراد. وإذا كان نمو التجارة العالمية أسرع مرتين تقريباً من نمو الناتج العالمي منذ أوائل فترة المبعينات فأنما يستدل من ذلك أن البلدان والنظم الإنتاجية أصبحت أكثر ترابطاً، وهو أمر يتماشى مع الاتجاه العام للإعلان. ولما كان الاقتصاد العالمي الذي يمر بتحول سريع يتطلب التغيير المستمر من جانب جميع



(السيد فان براكل ، كندا)

البلدان، فان القدرة على التكيف مع التغير جانب محوري في التنمية. ولذلك سيكون المحط الحقيقي لنجاح الاعلان هو درجة اجادة فرادى البلدان والمجتمع الدولي ككل في تنفيذ المبادئ الواقعية التي حددتها بمنتهى الوضوح.

٦٤- السيد الطيب (المملكة العربية السعودية): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال انه يريد أن يتناول ماقاله في الجلسة التاسعة ممثل النظام العراقي الذي غزا الكويت. فلقد زعم ذلك الممثل ان منطقة الخليج تخضع حاليا للاحتلال الغربي، وهذا قول تقليدي من نظام يعتمد على التشويه لخدمة مظامعه. وهذه المزاعم انما تدل على مايضمره هذا النظام من نوايا شريرة وعلى احتقاره للمجتمع الدولي. وحقيقة الامر هي ان ٢٨ من البلدان العربية والبلدان الصديقة توجد في منطقة الخليج للدفاع عنها بناء على طلب الحكومات الشرعية في المنطقة بغية المحافظة على النظام الدولي ومصالح جميع الدول وحماية الامن الدولي وحقوق الانسان.

٦٥- واذاف أن لدي النظام العراقي مخططات وحشية موجهة ضد شعب وحكومة الكويت، وادعاء الحكومة العراقية انها مستعدة لتوزيع النفط مجانا ليس سوي انعكاس لاحتقار هذا النظام للمجتمع الدولي. والواقع أن الاحتلال العراقي للكويت هو السبب في ارتفاع سعر النفط وهو مايعيق الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التنمية. أما سجل العراق في مجال المساعدة الانسانية فهو أمر يرش له حقيقة، حيث تُخصّص مقادير طائلة من الموارد للتسلح لا لتقديم المساعدة. والحكومة العراقية تقاتل شعبها ذاته بزجه في شاني حرب يخوضها على مدى عقد من الزمن. والغرض الحقيقي الذي يسعى اليه صدام حسين هو كسر قبضة العقوبات المفروضة على نظامه، ولكن عليه أن يستمع الى صوت العقل والمنطق ويقوم بتبديد شبح الحرب اذا كان يريد مساعدة البلدان النامية على تحقيق مقاصدها المشروعة.

#### تنظيم الاعمال

٦٦- السيد وولف (كولومبيا): أشار الى أن الكثير من الوثائق المملوكة لمناقشة البندين ٨٦ و ٨٧ من جدول الاعمال، التي ستجري غدا، لم يصدر بعد. ومناقشة هذين البندين دون توفر الوثائق الخاصة بهما أمر يدل على عدم الجدية.

٦٧- وقال ان مشكلة تاخر الوثائق مشكلة مستمرة. ففي بعض الحالات تكون الوثائق جاهزة للتوزيع ولكنها غير متاحة للوفود؛ وفي حالات أخرى تستطيع الوفود التي لديها اصدقاء في الامانة العامة الحصول مقدما على نسخ من الوثائق. وهذه مسألة خطيرة وحساسة معا، لأن عدم وجود الوثائق يعيق أعمال اللجنة.

٦٨- الرئيس: وافق على أن هذه المشكلة مشكلة مزمنة. وقال انه ينوي أن يبحث الموضوع ويوقف على اسباب التأخير في توزيع بعض الوثائق. وأضاف أن اللجنة ربما تريد أن تنظر في هذه المشكلة بتعمق في وقت لاحق وتتخذ خطوات لتصحيحها.

٦٩- السيد ستوبي (أمين اللجنة): وجه الانتباه إلى الوثيقة A/C.2/45/L.1/Add.1 المتعلقة بحالة اعداد الوثائق للجنة. وأشار إلى الوثائق التي ستكون متاحة في اليوم التالي للمناقشة بشأن البندين ٨٦ و ٨٧ من جدول الأعمال.

٧٠- السيد أغيلار-هيفت (غواتيمالا): أيد الملاحظات التي أبدتها ممثل كولومبيا، وأبدى قلقا خاصا من أن تقرير الأمين العام عن الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى لم يظهر بعد.

٧١- وأشار إلى مقالته أمين اللجنة من أن عددا من الوثائق سيصدر غدا حين يفترض أن تبدأ المناقشة. ووصف هذه الحالة بأنها مرفوضة تماما. وأضاف انه ولئن كان لا يريد أن يوجه أي نقد للرئيس، فانه يعتقد أن برنامج عمل اللجنة يجب أن يوضع حسب توفر الوثائق.

٧٢- الرئيس: اقترح أن تبدأ اللجنة نظرها في البندين متناولة فقط المواضيع التي تتوفر بشأنها وثائق.

٧٣- السيد وولف (كولومبيا): قال ان الرئيس اذا كان يطلب من الوفود مجرد قبول الامر الواقع فانه وفده سيفعل ذلك ولكن مع الاحتجاج.

٧٤- الرئيس: قال ان حل بعض المشاكل يخرج عن نطاق سلطته. وأضاف انه يحاول معالجة المشكلة القائمة العاجلة وتمكين اللجنة من مواصلة عملها غدا.

٧٥- السيد بابا (أوغندا): قال ان لديه انطبعا من الملاحظات التي قيلت بأن بعض الوثائق تصدر بما يتلاءم ومصالح وفود بعينها وأن بعض الوثائق الأخرى تصدر في اللحظة الأخيرة لمنع النظر فيها بصورة إضافية قبل اتخاذ مقررات. وأضاف انه يريد أن يعرف ما اذا كان انطباعه صحيحا.

٧٦- السيد ستوبي (أمين اللجنة): قال ان الامانة العام لاثمارس البتة الانتقاء في اصدار الوثائق أو أنها تصدرها بطريقة ترمي إلى التأخير على قرارات اللجنة، فاصدار الوثائق لايقوم على أية اعتبارات سياسية أو غيرها.

٧٧- السيد كين (السنغال): قال انه يعتقد أن "الأغلبية الصامتة" في اللجنة تشاطره عدم موافقته على الكثير مما ابدي من تعليقات. والواقع أن عددا من المتكلمين على استعداد للكلام في جلسة اللجنة صباح الغد، وليس لأي وفد آخر أن يقرر ماذا كان يوسعهم أن يتكلموا أم لا. وأعرب عن تأييد وفده لاقتراح الرئيس، وعن ثقته في أن الوثائق اللازمة ستكون متوفرة للجنة في الوقت المناسب. يضاف إلى ذلك أن اللجنة لن تفعل سوى إجراء مناقشة عامة حول البندين ولن تتخذ أي إجراء بشأن أي مشروع قرار. أما أولئك الذين تخامروهم الشكوك حول الطريقة التي تصدر بها الوثائق فعليهم أن يحتفظوا بشكوكهم لأنفسهم.

٧٨- الرئيس: خاض اللجنة عدم إقحام السياسة على هذه المسألة لأنها في حقيقة الأمر مسألة فنية.

٧٩- السيد هاريسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): أيد الملاحظات التي أبدتها ممثل السنغال وأعرب عن تأييده للنهج الذي اقترحه الرئيس لمعالجة صميم المشكلة الحقيقية التي حددها ممثل كولومبيا.

٨٠- وقال أن التأخير في ظهور الوثائق يحدث نتيجة لمشاكل عديدة، بعضها ينشأ داخل الأمانة العامة. على أن المسألة تقع أيضا على هامش اللجنة، فهي التي تطلب إلى الأمانة العامة أن تعد عددا مفرطا من الوثائق. ولذلك حث اللجنة على ممارسة ضبط النفس في طلب تقارير من الأمين العام.

٨١- السيد نايرتوفت (الخروج): أيد الملاحظات التي أبدتها ممثل السنغال وممثل المملكة المتحدة وأعرب عن ثقة وفده في الرئيس وفي الأمانة العامة.

٨٢- السيد وولف (كولومبيا): قال انه يريد التحديد على أن ما أبداه من تعليقات لم يولد به توجيه هجوم شخصي للرئيس؛ على انه يشعر بالقلق إزاء إحياء ممثل المملكة المتحدة بأن البلدان النامية تطلب عددا مفرطا من التقارير. وسأل عن الإجراء الذي يبتدئ ممثل المملكة المتحدة أن على اللجنة أن تتبعه، اذ يبدو أنه يريد أن يغير أسلوب عمل اللجنة.

٨٣- السيد ستوببي (أمين اللجنة): قال ان الأمانة العامة حاسف لتأخر ظهور الوثائق. وأضاف أن هذه المسألة نوقشت في اللجنة الثانية وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعدة سنوات، الأمر الذي يوحي بأن الوقت ربما حان للنظر فيما إذا كان الأمانة العامة أصبحت تواجه حالة من شغل صعب أعداد الوثائق.

٨٤- الرئيس: قال انه كان يود لو أن الحماس الذي ظهر في التبادل الجاري للآراء قد انصب على مناقشة البيانات التي تم إلقاء بها في المناقشة العامة.

٨٥- السيد هاريسون (المملكة المتحدة): قال انه يريد تصحيح سوء فهم وقع لدى ممثل كولومبيا. وأضاف أنه لم يقل أن مجموعة بذاتها من البلدان متهمة بطلب تقارير؛ ولقد انضم وفده نفسه إلى توافق الآراء بشأن مشاريع قرارات عديدة تطلب تقارير. وإذا كان قد ناشد فقد ناشد كل الوفود.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥